من الغلبة
لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره بعد الغلبة ولما لم يكن هذا القدر
كافيا في علمية الوصف لوجوده في الرحمن زاد قوله وصار في افادته اليقين
كالعلم بالقصدي كائنا مثل الثريا والصعق فانهما وصفان في الاصل
صار الاول علما للنجم والثاني لخويلد بن نفيل بالغلبة مشابهين بالعلم
القصدي في افادة اليقين وان كان بين المثل وبين الثاني من المثل
بهما فرق من حيث ان الغلبة فيهما تقديرية وفيه تحقيقية اما انهما وصفان
في الاصل فلان الثريا تصغير ثروى تأنيث ثروان صفة مشبهة بمعنى
كثير العدد من الثروة بمعنى كثرة العدد والصعق صفة مشبهة لمن اصابته
الصاعقة واما ان الغلبة فيهما تقديرية وفيه تحقيقية فلان التحقيقية
عبارة عن ان يستعمل اللفظ اولا في معنى ثم غلب على آخر والصعق من هذا
القبيل والتقديرية عبارة عن ان لا يستعمل من ابتداء وضعه في غير ذلك
المعنى لكن يكون مقتضى القياس ان يستعمل كالدبران والعيوق والله والثريا
من هذا القبيل اذ لم يستعملا في غير المعبود بالحق والكوكب المخصوص اصلا
لكن مقتضى القياس الاستعمال فيجوز ان يكون قوله مثل الثريا والصعق
متعلقا بقوله كالعلم بيانا له او بدلا منه ويكون المعنى وصار كالثريا والصعق
في صيرورته علما بالغلبة وان فرق بينهما بما ذكر فظهر ان ما قيل التشبيه ليس
في العلمية بل في مجرد العلمية والا فالله من الصفات الغالبة كالرحمن لم يصدر
عن روية اجري جواب لما مجراه اي مجرى العلم القصدي وهو الظاهر
او الغالبي فمعنى اجرائه مجراه عدم ملاحظة معنى الوصف واجراء احكامه عليه في اجرائه
الوجه الثاني من صح
الوصف عليه يندفع به الوجوه المذكورة في اثبات العلمية والاعتراض
عليه بانه اذا كان في الاصل وصفا ثم عرض له معنى الاسمية بالغلبة لم يكن لله تعالى
في اصل الوضع بل الى عروض الغلبة اسم يجري عليه صفاته وهو ظاهر لزوما و
فسادا فانما نشأ من عدم التفرقة بين الغلبة التحقيقية والتقديرية ومن
الغفلة عن اغناء التقديرية عن الوضع فليتأمل وامتناع الوصف به يندفع
به الوجه الاول منها وعدم تطرق احتمال الشركة اليه يندفع به الثالث

منها

منها ثم شرع في ادلة هذا المذهب فقال لان ذاته تعالى من حيث
هو ذاته بلا اعتبار امر آخر اي صفة من صفاته حقيقي كالعلم و
القدرة او غيره كالمعبودية والرازقية غير معقول للبشر فاذا
لم يكن معقولا له فلا يمكن ان يدل على صيغة المبني للمفعول وقوله
عليه قائم مقام الفاعل اي يمتنع ان يكون مدلولا عليه بلفظ اي بوضع
لفظ لم يعتبر فيه الامر المذكور سواء كان الواضع هو الله تعالى والبشر
اما الاول فلان الوضع لا يعرف عادة بقول الواضع وضعت لفظ كذا بازاء معنى كذا
كذا بل بتتبع موارد الاستعمال وهو انما يفيد في الامور المعقولة للبشر
وهو انما يكون ان تضمن معنى اللفظ الامر المذكور واما الثاني فلان دلالة
غيره فرع تعقله نفسه لا يتفاوت لم لا يجوز ان يعتبر ذلك الامر حال
الوضع لا في الوضع لانك قد عرفت انه اذا لم يعتبر فيه لم يفد التتبع فاضمحل ما
قيل لم لا يجوز ان يعرف الذات بوجه فيوضع لها اسم فان علم الواضع
عند الوضع بكنه حقيقة الموضوع له غير واجب نعم يرد عليه ان هذا
القدر من اعتبار المعنى لا يقتضي الوصفية لجواز كونه من الاسماء
المشتبهة بالصفة وكون المعنى المعتبر فيه لترجيح الاسم لا لصحة
الاطلاق كما في القارورة والكتاب والامام على ما تقدم وفي بعض
النسخ فلا يمكنه ان يدل عليه بلفظ اي لا يمكن واحدا من البشر ان
يدل عليه وهو مبني على كون الواضع هو البشر ولانه لو دل على
مجرد ذاته المخصوص لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات
معنى صحيحا فان ظاهره ان يتعلق في السموات باسم الله ويكون المعنى — اليه اكثر صح
هو المستحق للعبادة فيهما كما ذهب اهل التفسير وان احتمل ان يتعلق
بيعلم والجملة خبر ثان او هي الخبر والله بدل كما ذهب اليه بعضهم فاذا
افاد ظاهره معنى صحيحا ثبت انه لم يدل على مجرد الذات فظهر ان
المناقشة بانه لم لا يجوز ان يكون قوله في السموات متعلقا بيعلم
والجملة خبر ثان او هي الخبر والله بدل انما نشأ عن الغفلة عن

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)